# أثر الاتجاه اللساني المعاصر في دراسة العربية- دراسة و تقويم-

**أ/ أسماء عبداوي**
**جامعة الحاج لخضر،باتنة1 - الجزائر**
**asmaabdaoui1@gmail.com**

تاريخ الإرسال:26-02-2019 تاريخ القبول:23-05-2019 تاريخ النشر:28-05-2019

**ملخّص:**

لازال الدّرس النحوي العربي مبعث تذمّر الكثيرين من صعوبة العربيّة، ولهذا توالت محاولات تيسيره في العصر الحديث، وبين مقلّد متشبث بالتراث، ومجدّد منفتح على الفكر الغربي المعاصر، تمخض عن اتصال بعض الباحثين اللغويين العرب باللسانيات الغربيّة عدّة نماذج اقترحت كبديل للجهاز الوصفي النحوي العربي الذي وضعه القدامى ومن هنا تهدف الدّراسة إلى تقييم تلك النماذج، بالتركيز على: (النحو التوليدي التحويلي والنحو الوظيفي)، وذلك بالنظر في آليات التحليل في ضوء طبيعة العربيّة وما يفرضه الواقع اللغوي، وكشفت الدراسة عن ثلاثة أسباب لقصور النموذجين، هي:

- الكلية صفة لا تنطبق على هذه الأنحاء لعدم قدرتها على استيعاب خصوصية العربية وثرائها.
- اختلاف قوالبها التجريدية و لو كانت هذه النظريات تعكس بدقة كيفية عمل اللغة وإنتاجها و تفسيرها لاتفقت جميعا حول نموذج واحد.
- أسبقية النحو العربي إلى العديد من الأفكار التي توصل إليها الدرس اللساني الحديث.

**الكلمات المفاتيح**: النحو التوليدي التحويلي - النحو الوظيفي - تيسير النحو.

## Abstract

Arabic grammar is still a cause of difficulty in Arabic, That's why it rolled attempts to facilitate the grammar in the modern era ,and Between imitator and remade Influenced by the contemporary West, resulted from contact Arab researchers in the languag with Western linguistics several models it Proposed as a substitute for Arabic grammar, From here study aims to evaluate these models focus on: (Grammar

transformative generative functional grammar), given in the analysis mechanisms in light of the nature of Arab and imposed by The reality of the Arabic language, The study revealed three reasons for the lack of the two models are:

• Arabic grammar is considered to be a pioneer of many ideas reached recently by modern linguists.

• The inability to make generalizations of the grammatical rules due to the richness and uniqueness of the Arabic language.

• If these theories accurately reflect how the language works and how it is produced and interpreted, there will be a one agreed upon model. Unfortunately, this is not the case, due to having different abstract models.
**key words** :Grammar transformative generative- functional grammar -Facilitate grammar.

**مقدمة:**

حظيت اللغة العربية بمكانة هامة، جعلت العرب أمام مسؤولية كبيرة استدعت توحيد الجهود في سبيل الحفاظ عليها، ولأجل هذا شرع النحاة القدامى في استقراء اللغة العربيّة واستنباط مختلف قواعدها التي تقوم عليها تصديا لخطر اللحن الذي تفشى على لسان العرب وغير العرب، ولما واجه متعلّمو العربيّة مشاكل في تعلّم نحوها بحجّة صعوبته، بدأت محاولات إصلاح النحو العربي تسير جنبا إلى جنب مع محاولات التقعيد للغة، فسمعنا عن (الواضح في علم العربيّة والتفاحة في النحو...وغيرها )، والحقيقة أن محاولات التيسير والتجديد لم تتوقف في العصر الحديث فاستمرت بين من اتخذ من التراث في حدّ ذاته منطلقا للتيسير كمحاولة إبراهيم مصطفى التي انطلق من أفكار ابن مضاء القرطبي التجديديّة، وبين من اتخذ من نماذج اللسانيات الغربيّة معينا لتجديد النحو العربي, ولعل أشهر الاتجاهات اللسانية التي وجدت صدى واسعا في البحث اللغوي العربي الحديث: الاتجاه التوليدي التحويلي والاتجاه الوظيفي. ومن هنا جاء البحث لتمحيص هذه المحاولات والنظر فيما إذا كانت حقا تستجيب لطبيعة العربيّة، وتستوعب ثراءها أم لا؟

لا تخفى على أحد قيمة التراث اللغوي العربي الذي خلّفه علماؤنا على جميع مستويات العربيّة (الصوت والصرف والنحو والدلالة)، الأمر الذي جعله مصدر إعجاب لكثير من العلماء المنصفين، عربا كانوا أو أجانبا.

والنحو كما يقول أحد المستشرقين:« أثر رائع من آثار العقل العربي, بما له من دقّة في الملاحظة, ومن نشاط في جمع ما تفرّق. وهو أثر عظيم يرغم الناظر فيه على تقديره ويحقّ للعرب أن يفخروا به»[1]

وفي العصر الحديث رأت فئة من الباحثين المحدثين أنه من الضروري إعادة النظر في هذا المنتوج، المنتشر في ثنايا الكتب هنا وهناك دون عناية كافية تستدعي تنظيمه في صورة نظرية متكاملة يشدّ بعضها بعضا ويأخذ بعضها بحجر بعض.

لهذا توالت الأبحاث والمحاولات الإصلاحية في العصر الحديث بحثا عن هذه النظريّة وسعيا نحو تشييدها.

ولم يجد بعض اللسانيين العرب المحدثين سبيلا لذلك سوى هذا العلم الذي لاح في أفق البحث الغربي، واجتاح مختلف المجالات ليس فقط اللغة، بل حتى العلوم الإنسانيّة الأخرى.

لتظهر على ساحة البحث اللغوي العربي دعوات التجديد والتيسير في ضوء مناهج الدرس اللساني الغربي، أهمها المنهج التوليدي التحويلي، والمنهج الوظيفي.

## 1. دعوة إلى النحو التحويلي:

النحو التحويلي نظرية غربية نشأت على يد الباحث الأمريكي **أفرام نوام تشومسكي** (Avram Noam *Chomsky* )، أراد الباحث من خلال نموذجه تجاوز الثغرات التي وقع فيها التوزيعيون والبنيويون من الدراسة الشكلية العقيمة للجملة، «حيث اعتبر التوزيعيون البحث وراء السّطح المنطوق أو المكتوب كالبحث في منهج عميق، وجعلوا المعاني موضعا لدراسة علم النفس».[2]

فجاء بنموذج اعتقد أنه سينفذ من خلاله بالدراسة النحوية إلى المعنى، متجاوزا الشكل.

لقي النموذج كغيره من المناهج الغربية صدى كبيرا عند الباحثين العرب، وطَفقوا يطبقونه على الجملة العربية، غير مكترثين بالفروق الطبيعية بين العربية وبين اللغة التي كانت موضعا للدراسة في نموذج تشومسكي، طامعين فيما وعد به الباحث من إنشاء نحو كلي. أمثال " ميشال زكريا" و"خليل عمايرة" و"عبده الراجحي" .

## 2. دعوة إلى النحو الوظيفي:

النحو الوظيفي نظرية غربية نشأت مع **سيمون ديك** (*Simon Dik*)، المؤسس الأول لها، وترجع أصولها إلى البلدان المنخفضة وبالذات إلى مدينة " أنستردام " الهولاندية، طمحت منذ الثمانينات لتصير بديلا عن النظرية التوليدية التحويلية، بعدما صارت الوريث الشرعي للنظريات النحوية الوظيفية التي سبقتـــــها[3] مثل نظرية (التركيب الوظيفي) لـ **أندري مارتيني** André (Martinet) ونظرية (النحو النسقي ) لـــ **هـــــاليداي** (Fred *Halliday*) [4]

نشأت النظرية لتستطرد القصور الذي وقعت فيه البنيوية و التوليدية التحويلية على حد سواء من إهمال القدرة التواصلية للغة، والتي تتكون من: ( قدرة لغوية + مقام )، بعدما كانت الدراسة داخليـــة ومغلقة لا تربط البنية اللغوية بالسياقات الخارجية .

و"أحمد المتوكل " الباحث المغربي، كغيره من العديد من الدارسين العرب المحدثين أراد أن يستفيد من هذا المنهج في إعادة بناء جهاز نحوي واصف للغة العربيّة قائم على مفاهيم نظرية النحو الوظيفي لسيمون ديك، مع ربط الاتصال مع التراث اللغوي العربي.

### 3. مزالق الاتجاه اللساني :

لقد تعامل اللغويون العرب مع النظريات اللغوية الغربية، كتعامل العرب مع أي موضة تكتسح السوق في أي مجال، وطفقوا يطبقونها على العربيّة، دون أي اعتبار لطبيعة اللغة العربية، ولهذا وقعوا في بعض المزالق المنهجية, أسفر البحث عن ثلاث منها:

#### أ. اقتراح نحو كلّي:

سعت الدراسات: التوليدية التحويلية والنحو الوظيفي بمختلف مراحله إلى تقديم نحو كليّ يصلح للتطبيق على كل اللغات[5]، غير أن هذا النوع من النماذج يبقى قاصرا على احتواء اللغة العربية وثرائها وخصوصيتها، لأن اللغات لا تتفق إلا في المبادئ العامة وتبقى لكل لغة مميزاتها الخاصة.

**فالنحو التحويلي** : مثلا لا يمكنه تفسير جميع استعمالات العربية، والتحويلات التي تحصل على مستوى الجملة العربية أكثر من أن تستوعبها القوانين التحويلية، لأن الجملة العربية يتحد في تفسيرها علم النحو وعلم المعاني الذي يربط الاستعمال بالمقام، أما النظرية التحويلية فلا تفسح المجال للأبعاد التداولية وتخضع الجملة لقوانين وقواعد شكلية، والجملة الخارجة عن هذه القوانين تعد خاطئة نحوياً.

ذلك لأن الجملة في النحو التحويلي تسير في اتجاهين من "التوليد", الذي يتكفل به (**المكوّن التوليدي**) على مستوى الذهن وهو المسئول عن إنتاج "البنية العميقة" التي تتصف بأنها جملة بسيـــــطة وتامة ومبنية للمعلوم[6]، نحو (**المكوّن التحويلي**)، الذي يقدّم عن طريق مجموعة من التحويلات كالتقديم والتأخير، والحذف والزيادة "البنية السطحية"، والتي تعرف بأنها « نتائج العملية التوليدية التي يقوم بها المكون التركيبي أي هي الشكل الصوتي النهائي للتتابع الكلامي المنطوق ».[7]

فالنحو التحويلي خصّص مكانا في نموذجه لمنطقتين فقط، مسئولتان عن إنتاج الجمل وأهمل منطقة مهمّة جدّا وهي منطقة المقام, على النحو الذي يظهره الشكل (1):[8]

الشكل (1): توليد الجملة في النحو التوليدي التحويلي

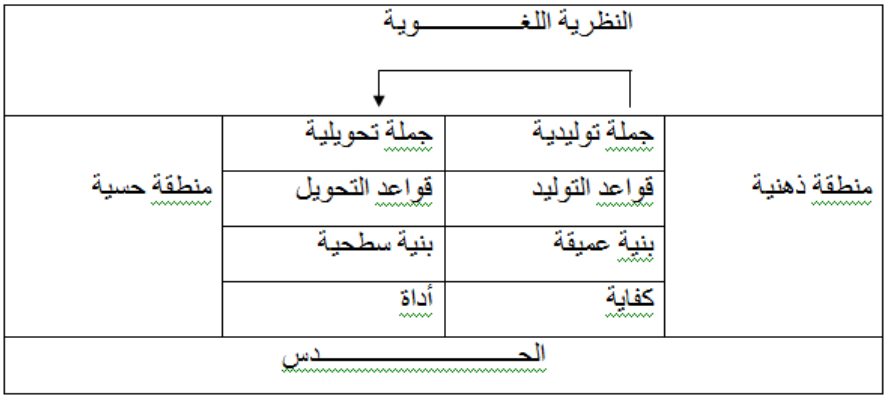


وهناك العديد من الأمثلة التي تثبت قصور هذا القالب وعدم قدرته على تفسير استعمالات أخرى للجمل العربية، منها قوله تعالى في القران الكريم:

<<**وإن طائفتان من المؤمنين اقتتلوا فأصلحوا بينهما...** >>[9]

فجملة ( طائفتان اقتتلوا ) غير مقبولة نحويّا في النحو التوليدي التحويلي، لعدم وجود التناسق المطلوب في البنية السطحية بين ركني الجملة من حيث التثنية والجمع.

غير أن هذا النوع من الاستعمال الذي تحوّل فيه الركن الفعلي إلى جمع بدل مثنى وهو ما يعرف بأسلوب "الالتفات"، الذي عرف في كلام العرب بمختلف أنواعه، ونجد له تفسيرا في الدرس اللغوي العربي مع علم البلاغة، التي تفسح المجال للمقام حتى يُدْلِي بدَلْوِهِ، لا يجد له النحو التوليدي التحويلي تفسيرا.

وها هو " فخر الدين الرازي " يقدم تفسيرا لهذه الظاهرة قائلا :

« **عند الاقتتال تكون الفئة قائمة، وكل أحد برأسه يكون فاعلا فعلا، فقال اقتتلوا...وعند العودة إلى الصلح تتفق كلمة كل طائفة وإلا لم يكن يتحقق الصلح، فقال: بينهما لكون الطائفتين حينئذ كنفسين** ». (10)

فلما كانت كلمة المؤمنين ونفوسهم مشتتة حال الفتنة التي دفعتهم للاقتتال عُبّرعن الاقتتال بالجمع، ولما رجعوا للصلح الذي يكون بعد توحد النفوس والقلوب جاء الضمير بصيغة المثنى في (بينهما).

ومن أمثلة ذلك أيضا أن يقع المعنى مفعولا ويحوّل إلى فاعل (11)، أي أن يكون مفعولا في البنية العميقة ويحوّل إلى فاعل في البنية السطحية، وهو ما لا يقبله النحو التوليدي التحويلي، ومثاله كثير في مجاز أبى عبيدة .

والنموذج الذي لا يصلح للتطبيق في القرءان الكريم يبقى قاصرا، لأن القرءان الكريم ما نزل إلا بلسان العرب المبين.

أما **النحو الوظيفي** فقد قلص من الوظائف النحوية وأدرجها ضمن بنيتين وظيفيتين.(12)

✓ البنية التركيبية: ويتم فيها إسناد وظيفتين تركيبيتين لمكونات الجملة همـــــــــا: وظيفة الفاعل و المفعول.

✓ البنية التداولية: ويتم فيها إسناد الوظائف التداولية وذلك بالنظر إلى ارتباط الجملة بطبقات مقاميّة معينة والوظائف التداولية نوعان :

أ-**الوظـــــــــائف الخارجية:** (13)وتُسند إلى المكونات التي لا تنتمي إلى الحمل.

✓ وظيفة المبتدأ: (14)يحدده مجال الخطـــــاب ويكون المتكلم والمخاطب متفقين عليه مثل : زيد، قام أبوه.(15)

✓ وظيفة الذيل: يحمل الذيل المعلومة التي توضح معلومة داخل الحمل أو تعدلها أو تصححها ومثل لهذه الوظائف الثلاث على التوالي بالجمل التالية:

-أخوه مسافر، زيدٌ.

-ساءني زيد، سلوكه.

-قابلت اليوم زيدًا بل خالدًا. (16)

✓ وظيفة المنادى: المنادى وظيفة تسند إلى المكون الدال الكائن المنادى في مقام معين.(17)

**ب – الوظائف الداخلية:**

✓ المحور: (18)

تسند وظيفة " المحور" إلى المكون الدال على ما يشكل " المحدث عنه"، داخل الحمل، و يكون الفرق الأساسي ( بينه و بين المبتدأ) في أن المحور "محدّث عنه " داخل الحمل في حين أن المحدث عنه خارجي بالنسبة للحمل. (19)

مثال: زيـــــد ، أبـــــــــوه سافر زيـــــــــد مريض

مبتدأ محور محور

- البؤرة: وتسند للمكوّن الحامل للمعلومة الأكثر أهمية أو الأكثر بروزا، وهي أنواع:

**بؤرة جديد**: تستند للمكون الحامل لمعلومة جديدة يحملها المخاطب مثل: قرأت البارحة كتاباً.

**بؤرة مقابلة**: تسند للمكون الحامل للمعلومة المتجادل في ورودها، كأن يشك المخاطب في ورودهـــا أو ينكرها، نحو: كتابا قرأت البارحة . (20)

لقد انتهى النحو الوظيفي بسبب تقليصه للوظائف النحوية إلى نتائج بعيدة عن منطق اللغة العربية وطبيعتها، فالمكون ( أبوك ) و( تأدبه) في الجملتين:

أ- رأيته أمسِ، أبوك.

ب- أعجبني زيد، تأدّبه.

لهما نفس الوظيفة، وهي وظيفة خارجية " الذيل "، ولا تكتسبان وظائف أخرى عدا "الوظيفة التداولية".

والسؤال المطروح هو: كيف نساوي بين عنصر عمدة في التركيب وبين آخر فضله يمكن الاستغناء عنه و يحسن السكوت عند الجملة دون ذكره؟

ولهذا أخذ النحو العربي هذا الاختلاف بعين الاعتبار، وعدّ المكون (أبوك) مبتدأ مؤخر والثاني (تأدّبه) بدلا من زيد، (كما أن الأول مرفوع بذاته والثاني رُفع بالتبعية للمبدل منه عن طريق "مبدأ الإرث "بحسب النحو الوظيفي). والأصل في الأول أن تكون رتبته التقديم وأُخِّر بمقتضى الحال، أما الثاني فالأصل فيه التأخير، والجملة الأولى اسمية والثانية فعلية، وشتان بينهما !

وستظهر لنا سلبيات تمطيط الوظائف دون مراعاة لخصائص اللغة من خلال المثال الآتي:

<<زارني أخوك بل أبـــــوك.>>

ذيـــــل

يعد المكون (أبوك) ذيلاً، والذيل كما تعرفنا عليه وظيفة خارجية، فضلا عن أنه مكون لا يحمل إلاّ وظيفة تداولية في النحو الوظيفي، لكن كيف نفسر التطابق اللفظي بين (أبوك) وبين المكون الذي قبله (أخوك) من حيث الإعراب والإفراد

والتعريف، والارتباط اللفظي والمعنوي الوثيق بين هذا المكون والركن الإسنادي قبله ؟

ألا ترى أنه في حال استعمالك لمثل هذه الجملة، تترتب في ذهنك المعاني في شكلها الصحيح على النحو التالي: <<زارني أبوك>> ثم لسبب عارض يعترض الشكل الصوتي للجملة كزلّة اللسان مثلا، تبدل لفظ (أخوك) مكان (أبوك)، فتقول: << زارني أخوك >> ثم تستدرك مباشرة << بل أبوك >> .

أي أن لفظ (أبوك )هو المسند إليه الحقيقي للفعل ( زار) وهو فاعل، وإن تغير موقعه من حيث الترتيب، فإنه يبقى معنويا محتفظًا بوظيفته التركيبية، وعلى هذا أطلق نحاتنا على هذا العنصر مصطلح (العطف) أو(التابع) لفضا ومعنى، حتى أن النحاة يقدرون مسندا آخرا يتعلق بما يسمى (المعطوف) .

مثال: << قام زيد و عمرو >>، التقدير < قام زيد وقام عمرو> وذلك لأنهم لم يهملوا وظيفته التركيبية الأصلية .

وعلى هذا وجدنا **ابن هشام الأنصاري** يقول أن (بل) << تجعل ما قبلها كالمسكوت عنه فلا يحكم عليه بشيء ، وإثبات الحكم لما بعده >>[21]

**والخبر** كوظيفة تركيبية وتداولية كذلك أهملها النحو الوظيفي، رغم أنه أهم مكونات الجملة العربية، ومن دونه لا تقوم الجملة الاسمية، فجملة < زيد مريض> يحللها النحو الوظيفي على النحو التالي:

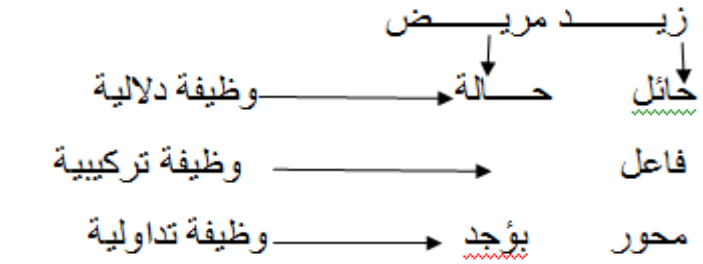


فمن غيرالمنطق أن يقوم (زيد) بفعل (المرض) ونسند إليه وظيفة الفاعل وإنما (زيد) مكون يحتاج إلى الإخبار عنه.

وهذا من المطبّات التي وقع فيها النحو الوظيفي و الأنحاء الغربية على نحو خاص بسبب **عدم التمييز بين نوعين من الجمل الاسمية والفعلية**، إذ لا يمكن بناء نظرية نحوية كليّة للغة العربية إذا لم ننطلق من خاصية جد هامة للغتنا العربية وهي: وجود نمطين للجملة العربية: الجملة الاسمية والجملة الفعلية، خاصة وأن لهذا التمييز دور دلالي، فالاسمية تدل على الثبوت والفعلية تدل على التغيير.

**2.أسبقية النحو العربي إلى مفاهيم النظريات الغربية**:

سبق نحونا العربي ما توصلت إليه الأنحاء الغربية من نتائج وأفكار بعد سنين طويلة من بناء النظرية النحوية العربية، فها هو "ابن جني" يسبق التوليديين بفكرة " الملكة اللغوية" مطلقا عليها اسم "الطبيعة"، ونجد عنده مفهوم مصطلح "القدرة اللغويةّ" الذي تبناه "تشومسكي"[22]،وابن خلدون يصطلح على اللغة "بالملكة"،ويطلق مصطلح "صناعة" عندما يريد "الكلام"، كما أشرنا إلى ذلك في المباحث السابقة.

وقد خصص "ميشال زكريا" لهذا التقارب بينه و بين "تشومسكي" في فصل من فصول كتابه .[23]

وحتى ما استحدثه من مفاهيم جديدة،في نظريته "المعيارية الموسعة " التي أضفى فيها تعديلات على نموذجه السابق كان لنحونا العربي السبق في كثيرمنها ومن تلك التعديلات ما يلي:

*صارت البنية السطحية هي وحدها المسئولة عن التفسير الدلالي، وعن العلاقات المحورية للشكل المنطقي، حيث اضطلع الأمر لهذه الوظيفة في المستوى الخارجي للجملة .[24]

واستحدث مفهوم **الأثر**، وهو عنصر فارغ صوتيا ومعجميا، ولكنه يبقى محتفظا بالوظيفة النحوية للكلمة، مشيرا إليها بعد حذفها، كما أنه يساعد على تحديد العلاقات المحورية القائمة بين الكلمات المتجاورة في المستوى السطحي للجملة [25] وهو قريب من نظرية العامل في النحو العربي .

وهو ما تنطلق منه الدراسة النحوية العربية التي تتخذ من الشكل الخارجي للجملة منطلقا لسبر أغوار المعنى، مستعينة في ذلك بالعامل النحوي الذي يظهر أثره فيما بعده من عناصر التركيب، علاقة هذا الأثر الإعرابي بالمعنى، فمفهوم الأثر إذن قريب إلى حدّ كبير من مفهوم العامل النحوي في النحو العربي .

*استحداث "نظرية الحالة"، وقد أسهمت هذه النظرية في دراسة جمل المصادر ذوات الفاعل في اللغة الانجليزية، ومدى اتفاق الحالة الإعرابية والمواقع الدّاخلية في اللغات المعربة كاللغة العربية.[26]

فالنظرية اكتشفت بعد عدّة تعديلات وبعد سنوات كثيرة العلاقة بين الحالة الإعرابية والمواقع الداخلية، في حين تحدّث عنها القدامى منذ قرون.

ولا يهمنا التأصيل لهذه النظريات في تراثنا اللغوي، بقدر ما يهمنا ضرورة استنهاض الهمم والثقة أكثر في علمائنا القدامى وفي قدراتنا حتى نكشف عن نظرية لغوية عربية وتقديمها في حلّة عصرية ولا نطوّر إلا في طريقة العرض

والتعليم، ونجتهد في بعض المسائل التي اخْتُلِف فيها، لنختار أقربها إلى أصول وطبيعة العربية.

ونكفّ عن الإدعاء بصعوبة العربية أوصعوبة قواعدها، وصار من الواجب علينا تعلم العربية والاقتداء بالشعوب والأمم التي تتواصل بلغات أصعب بكثير من لغتنا العربية ومع ذلك متمسكة بها وأبت أن تغيرها، مثل الصينية التي لازالت تتواصل بأقدم لغات العالم وبرموز تجاوز عددها ستة آلاف رمز.

أما النحو الوظيفي فلم يقدّم جديدا سوى تلك المصطلحات استبدل بها مصطلحات النحو العربي، وجعل بعضها عنوانا لعدّة وظائف نحوية قديمة، بغرض الاختصار ورأينا النتائج المترتبة على ذلك.

وحتى المرحلة الثانية من نظرية النحو الوظيفي (مرحلة المعيار)، لها جذور في البحث اللغوي العربي، تلك التي اتسعت فيها المكلة التبليغية لتصير مشكلة من ست ملكات هي:

الملكة اللغوية، الملكة المنطقية، الاجتماعية، المعرفية، الإدراكية، البيانية. ويقابل كل ملكة على التوالي: القالب النحوي، القالب المنطقي، الاجتماعي، المعرفي ،الإدراكي البلاغي.

وعلى هذا الأساس صار الجهاز الواصف في النحو الوظيفي، كما يظهره الشكل (2) الآتي[27].

**الشكل (2):** قوالب الجهاز الواصف في المرحلة الثانية من النحو الوظيفي

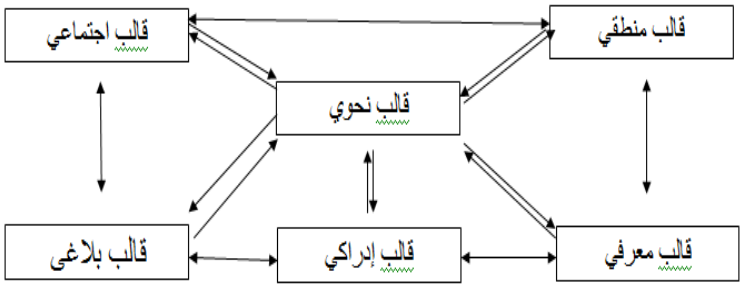


وتدل كل تلك الأسهم المتجهة صوب القالب النحوي و منه على أن القالب النحوي لا يستغني عنه أي قالب، في حين قد يستغني هو عن كل قالب أو عن بعض القوالب تماما وكمثال توضيحي يحلّل جملة (هات " دلائل الإعجاز " من المكتبة ) وفقا لهذا المنظور على النحو التالي[28]:

- يساعد **القالب النحوي**، على تقديم معلومات صرفية تركيبية .
- **القالب المعرفي**: يزودنا بمعلومات أكثر تفيدنا بأن هناك لغوي عربي كتب مؤلفا أسماه " دلائل الإعجاز".

- **قالب الإدراك**: يساعدنا على التعرف على المصنف بتحديده صفاته من خلال لون الغلاف والحجم...
- **القالب الإبلاغي**: يساعدنا على إدراك الغرض من الجملة ،من حيث قوتها الإنجازية، هل هي أمرأم التماس ... ويساعد على ذلك القالب لمنطقي الذي يشتق لنا البنية التحتية الفرعية الحاملة للقوة الإنجازية .
- **القالب الاجتماعي**: يحدد العلاقة الرابطة بين المتخاطبين.

حتى هذا النموذج المستحدث ليس جديدا بمحتوياته عن محتويات النظيرة اللغوية العربية، **فالملكة اللغوية** حاضرة في النحو العربي القديم الذي اشتغل باستنباط جميع القوانين النحوية للغتنا العربية،والاستفادة من العلوم الأخرى لدراسة العربية لم تكن جديدة على البحث اللغوي العربي، فقد استفاد من آليات **المنطق** في ضبط القواعد والحصول على نتائج دقيقة يقبلها العقل .

أما **الملكة البيانية** و**الإدراكية والمعرفية** و**الاجتماعية** فتتكامل فيما بينها في البلاغة العربية للوصول إلى المعنى المراد، وعند الفقهاء والأصوليين خاصة، إذ تفطن أغلبهم إلى أن اللغة " ظاهرة اجتماعية" لا بد فيها من ملاحظة السياقين اللفظي والحالي (المقامي) للوقوف على دلالة النص ،وقد استعمل بعضهم مصطلح السياق مبكرا كما ظهر مع "الإمام الشافعي" – رضي الله عنه- (ت 204 هـ) ثم نجد المصطلح مع "الإمام الغزالي" و"ابن القيم الجوزية" الذي حدد وظائفه و"الزركشي" كذلك الذي زاد عنها وظائف أخرى[29] فالسياق أو المقام مفهوم عام يشمل جميع هذه الملكات التي فرّعها النحو الوظيفي عن مصدر واحد وهو السياق الذي يقتضي أن يكون على نحو معين وهو ما تتكفل به البلاغة العربية.

لقد استوعب البحث اللغوي العربي ما جاءت به هذه النظريات الحديثة وتجاوزها ونحن لا نرى مبررا لاستغراب الباحثين من تفطن العرب إلى قضايا وزوايا توصل إليها الدرس الحديث، فنجدهم يعبّرون عن ذلك بأن (الباحث تقدم كثيرا على زمنه )،والواقع يكشف أنّهم هم من تخلفوا عنه، فقد قدم البحث اللغوي عندنا الكثير للغتنا ولغات غيرنا ونحن نعلم مدى استفادة اليهود من الدراسات النحوية العربية عندما كان العرب في إسبانيا، وانطلاقهم من أصول الدراسات العربية عندنا، ولا يزال الدّرس العربي يحتوي على أسرار تجعله أرضا خصبة لا نكفّ عن الاستفادة منها على مرّ العصور.

والدليل على ذلك أنه كلما ظهرت دراسات لغوية غربية جديدة طفق الباحثون العرب للتأصيل لها في تراثنا العربي، وبيان أن السبق لنا ،ولو تواصلنا مع البحث اللغوي عندنا بجدية أكثر لكان الغرب هم من بحاجة لأن يفهموا من دراساتنا وليس

نحن، والمطّلع على كتاب "دلائل الإعجاز " فقد يكتشف العجب العجاب من سعة الطرح ودقته .

وإذا نظرنا إلى التغيرات التي مرّت بها النظريات وجدنـــــاها تعود مع كل نموذج جديد إلى الأسس والأركان التي بُني عليها نحونا القديم ، فالأثر في النظـرية التوليدية التحويلية يذكرنا بالعامل وكذلك نظرية الحالة التي تعيد الاهتمام بالحالة الإعرابية، والقوالب التي أضافها النحو الوظيفي انطلق منها الباحثون اللغويون في دراسة النص القرآني باعتباره الهدف الأساسي لكل باحث بما فيهم اللغوي، إذ يستحضر الدارس جميع الملابسات التي تتدخل في تفسير الخطاب القرآني ،والقوالب النحوية والبلاغية ومناسبةُ الآيةِ...وغير ذلك ،ولم يكن الباحثون العرب بمنأى عن أدوات اتساق وانسجام النص والتي أضافها النحو الوظيفي في نموذجه الأخير.

فالمقامية كآلية من آليات الانسجام التي لقيت اهتماما لدى النحو الوظيفي كانت من أهم القضايا التي أهتم بها الباحثون اللغويون عندنا، نحاةٌ وغيرهم، وعلى رأس هؤلاء البلاغيين الذين اشتهرت عندهم مقولة " ولكل مقام مقال "، نجد الجاحظ، الذي قال في المعنى <<مدار الشرف فيه على الصواب وإحراز المنفعة، مع موافقة الحال، وما يجب لكل مقام مقال>>[30]

وغير الجاحظ من البلاغين الذين أولوا المقام عناية أكثر نجد كذلك "العسكري" "السكاني" "القزويني"[31]

والجرجاني من أهم البلاغيين الذين تعرضوا لهذا المبدأ حين وضع مجموعة الشروط التي وجب أن يسيرعليها الناظم حتى يكون التبليغ مثيرا وفعّالا وذلك بتوخي معاني النحو حيث قال :

« اعلم أن ليس النظم إلا أن تضع كلامك الوضع الذي يقتضيه علم الكلام (وكذلك) المعرفة بخصائص اللغة من الإسناد، الفروق، الفروق، الموضع وما يصاحبها من خصوصيات في المعنى توافق المقام الذي يقتضيه المقال ».[32]

هذا المبدأ وغيره من المباحث كانت حاضرة في نحونا العربي في دراسة الجملة وعند البلاغين والمفسرين والفقهاء في دراسة النص القرءاني.[33]

وذلك مما يدل على أننا في غنى عن هذه النظريات الغربية، الغريبة عن طبيعة لغتنا، وتطبيقها على العربية سيجعلها تخسر الكثير من مميزاتها، وما تمدنا به من معاني، فاللغة وعاء الثقافة وروح المجتمع. وتطبيق قوالب نحوية جاهزة مستوردة من بيئة غريبة عليها، يفقدها خاصيتها وعملها.

وهكذا فالتحويلات والأثر ونظرية الحالة في النحو التوليدي التحويلي وجميع الوظائف التي تعرض لها النحو الوظيفي ليست غريبة عن النحو العربي، وكل ما

فعلته هذه الأنحاء ،أنها جاءت بمصطلحات جديدة لتأخذ مكان الأبواب النحوية المعهودة وبعض العناصر قلصت مجموعة وظائف لتدرجها تحت وظيفة واحدة في سبيل إنشاء نحو كلّي.

## 4.اختلاف القوالب التجريدية:

ومهما يكن من أمر فإن تغيير النظريات خير دليل على أنها لا تركن للغة ولا تعكس طريقة عملها لأنها مشغولة بالبحث عن نظرية للدماغ أو نظرية لطريقة عمل الدماغ (الكيفية كما سبقت الإشارة)، ولو كانت النظريات تعكس بدقة طريقة عمل اللغة لما اختلفت نماذجها فـ« تحوّلها من منوال إلى آخر شاهد على عدم اطمئنانها إلى الواقع اللغوي.» (34)

فالقسم التجريدي للتوليدية للتحويلية المسئول عن إنتاج البنية العميقة بواسطة المكون الأساسي يختلف عن عمل القواعد الأساسية التي تعطي بنية حملية تامة جاهزة للتجسيد في البنية المكونية في النحو الوظيفي، «فالاختلاف بينها يبقى واردا على مستوى الأسس وتصميم النحو والنمذجة ومستويات التمثيل...» (35).إن تعرض القسم التجريدي للنظرية الواحدة إلى أكثر من تعديل واحد أمر يستدعي الوقوف عند هذه النظريات والنظر فيما إذا كانت تعكس عمل اللغة بدقة أم لا، فقد فتح تشومسكي نظريته على عدة «تغييرات جذرية وتعديلات جوهرية في المفاهيم والتصورات وإضافات غير مسبوقة حتمتها أوجه النقد من تيارات أخرى ، وعدول عن كثير من الاصطلاحات المنجازة الغامضة(36)، فظهرت تحت النظرية الواحدة عدة نماذج حتى صعب على الباحثين في تاريخ علم اللغة تصنيف فكره اللساني، لذا قال مونان:«وتزداد الصعوبة حين نحاول تحديد مكانة تشومسكي، لأن أبعاد طموحه وتجديده النظري [المستمر] والصدمة التي أراد أن يحدثها وأحدثها ، كل هذا يضع الباحث قليل المعرفة بتاريخ علم اللغة، أمام مشكلة لا تجوز محاولة تجنبها»(37)، ذلك أن تشومسكي لم يلتزم بنظرية واحدة في البحث، بل كان يُخضِع نظرياته في كل مرة لكثير من التعديلات والإضافات استجابة لمستجدات البحث اللساني التي كان يسمع عنها من معاصريه.

فمثلا تعرّض النموذج الاول (1957م) في النظرية تشومسكي الذي عرض له في كتابه البنى التركيبية لعدّة تغييرا بدأ من نموذج بسيط يظم مكونا تركيبيا مسئولا عن توليد الجمل، ومكونا دلاليا يعطي التفسير الدلالي للبنية السطحية، ومكونا فونولوجيا يقدم التفسير الصوتي للتمثيل المجرد للجملة، وتجنبا للوقوع في جمل من قبيل (أكل الخشب الولد) انتقل تشومسكي إلى النموذج الثاني(1965م) وألحق من خلاله معجما في المكون الأساس للمكون التركيبي من أجل إعطاء

القراءة الدلالية الصحيحة للكلمات، حيث تكون القواعد والقوانين المعجمية فيه مسئولة عن تحديد بعض الصفات الدلالية والنحوية للمورفيمات، وبعدما كان النموذج الأول يضم فقط: المكون التركيبي – والمكونان التفسيريان (الدلالي والفونولوجي)، أصبح للمكون التركيبي أيضا مكونا تحويليا مسؤولا عن إدراج المورفيمات في مكان الرموز المركبة، في مستوى المؤشر النسقي للقاعدة، قصد الحصول -أخيرا – على البنية العميقة[38]، وفي نموذج (1970م) تحول المكون التركيبي فيه إلى مكون دلالي، وأصبحت وظيفة المكون الدلالي بذلك توليدية لا تفسيرية فحسب، بينما قدّم نموذج النحو الوظيفي نموذجا مغايرا –كما رأينا- مضيفا البنية التداوليّة.

فالبحث في الدماغ ذلك العضو البشري لا يسفر إلا عن افتراضات وتخمينات لا تلامس في الغالب الأعم الواقع المدروس.

وبذلك يمكن القول أن النحو الكلي الذي اقترحته النظرية التوليدية التحويلية فشلت في استيعاب كثير من اللغات البشرية وذلك لأن الفرضيات اصطدمت كثيرا مع بنيات تركيبية خاصة دون أن تستوعبها. وبدل توسيع نماذجها لتستوعب خصائص اللغات قامت بتقليصها حتى انتهت إلى بديهية أن اللغات تشترك في بنية صوتية وأخرى منطقية، كما لاحظنا في البرنامج الأدنوي حيث تقلصت عمليات إنتاج اللغة شيئا فشيئا وتخلت النظرية عن البنية العميقة في النموذج الأخير لأنها عملية نفسية في الأساس، محتفظة في المقابل بمستويين فقط من مستويات التمثيل النحوية في البرنامج الأدنوي تمثيل مجرّد للصوت (الصورة الصوتية)، وتمثيل مجرّد للمعنى (الصورة المنطقية)، وتكفل المعجم وحده بعملية إنتاج الصورة الدلالية للجملة، كما يظهر في الشكل (4)[39].

الشكل (4): مستويات التمثيل النحوي في البرنامج العاملي لتشومسكي

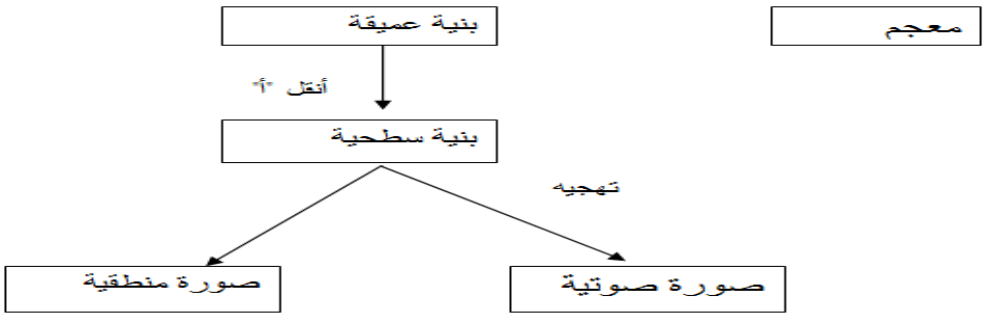


الشكل (4): مستويات التمثيل النحوي في البرنامج الأدنوي لتشومسكي

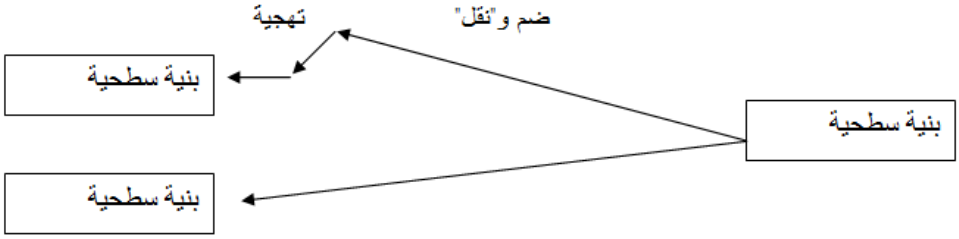


شكل (4)

ولو كانت هذه النظريات تعكس بدقة كيفية عمل اللغة وإنتاجها وتفسيرها، لاتفقت جميعها حول نموذج واحد، وهذه الاختلافات تدل على أن التفسيرات تبقى مجرد حدس لا تثبته العلوم التجريبية.

ومجرد التخمينات الفلسفية ليست مهمة الباحث اللغوي الذي لا بد أن يشتغل بوصف البنية الغوية ويفكر في كيفية تعليمها .

وانشغال الدراسة بالجانب التجريدي، وكيفية عمل اللغة داخل الذهن منهج عقيم لا يحقق الهدف الرئيسي من أي دراسة لغوية، وهو النفاذ للمعنى الحقيقي، وكل ما نتحصل عليه من هذا التحليل هو بعض المعاني المستنبطة من العلاقات الداخلية بين عناصر التركيب كعلاقة فاعلية والمفعولية، والحقول الدلالية للمكونات والتي يتم على أساسها اختيار عناصر التركيب المجاورة، والمقولات الصرفية كالتذكير والتأنيث والعدد والتنكير والتعريف وحتى إضافة النحو الوظيفي للبنية الوظيفية من خلال ربط البنية اللغوية بالمقام، لم يقدم سوى مجموعة وظائف تسند للعنصر اللساني الواحد، وذلك بالنظر إلى خصائصه اللفظية أو إلى وظيفته التداولية أثناء العملية التخاطبية، والتي حصرها النحو الوظيفي في تصورات معينة، رغم أن ظروف الخطاب المتنوعة اللانهائية قد تفرض تراكيب أكثر من النماذج التي حدها النحو الوظيفي، فالتراكيب العربية تتسم بالمرونة إلى أقصى حد، حيث تكثر فيها الانزياحات عن الأنماط المألوفة بحيث تتطلب نحو يتسع لأنماطها المتعددة كالنحو العربي وبلغة تتسم بالاستعمالات الخارجية عن أنماط النحو كالبلاغة العربية .

ألا ترى أن سعي النحو الوظيفي وراء القولبة والنمذجة ورفضه التقديم و التأخير جعله يحكم على المبتدأ المؤخر في جملة: <كرمته أمس، أخوك > بحكم يختلف عن وظيفته الأساسية كمبتدأ أُخر لغرض بلاغي، وقدم خبره عليه ، فقد أعطاه النحو الوظيفي وظيفة الذيل فقط على أنه وظيفة خارجية لا تنتمي للحمل ، رغم أنه ركن أساسي في الإسناد.

ووجدنا كذلك النحو الوظيفي يرفض جملة (زيدا قابلت) ويصفها بالشذوذ لأن الجملة عنده تكون على النحو التالي : (زيدًا – (مح) - قابلت[40] بحذف ركن

يتطلبه المحمول (قابلت) وهو مفروض في النحو الوظيفي، رغم أن الجملة أدّت المعنى لا إشكال ولا لبس فيها .

فتقديم تصور للقالب النحوي في الذهن، والاستعانة بنظام الرموز الرياضية والحرفية والمخططات عملية تعود بنا للوراء، إلى الحالة الشكلية التي كانت عليها الجملة في الذهن والعقل ليس سوى أداة طيّعة، تعمل وفقا لما تمليه عليه تلك الكتلة من مكونات النّفس البشرية، من الجوارح والرغبـات والمشاعر والأحاسيس والشعور واللاشعور...و عليه لا يمكن لأي علم مهما تطور أن يقر بوجود نمط واحد للجملة اسمية كانت أو فعلية و بترتيب واحـــد .

ولهذا عندما عبّر "الجرجاني" في سياق حديثه عن النظام وكيفية تركيب الألفاظ، أشار إلى أنها تترتب وفق ترتيبها في النفس ولم يقل العقل أو الذهن لأن مفهوم النفس أكبر بكثير من ذلك ،فقال :« أما " نظام الكَلِم" فليس الأمر فيه كذلك، لأنك تقتفي في نظمها أثار المعاني في النفس... فإذا و جب لمعنى أن يكون في النفس، وجب على الفظ الدال عليه أن يكون مثله أولا في النطق »[41]

والنفس أيضا تخضع لملابسات داخلية كما سبق وأن ذكرنا وخارجية، ونقصد بذلك مقتضى الحال بما في ذلك حالة المخاطب ونوع الخطاب الذي يجري معه، وعلى هذا نجد هذه النماذج التي غلب عليها التجريد بعيدة عن واقع اللغة والأبعاد التداولية الحقيقية التي تتم فيها.

والاهتمام بالجانب الصوري للغة كثيرا لا يغير في تعليم اللغة بقدر ما يفيد في استنباط قواعد من واقع عربيتنا انطلاقا من منهج وصفي استقرائي ينطلق من لغة فصيحة مع التركيز على الاستعمال الذي قد يغنينا حتى على معرفة القواعد،، وذلك بتقديم جمل صحيحة لا أن نشغل ذهن المتعلم بهذه العمليات التي تحصل في الذهن. فالمتعلم في كل ذلك بحاجة إلى تعلم اللغة لا معلومات عن اللغة .

خاتمة :

توصلت الدراسة مما سبق إلى النتائج الآتية:

- الأنحاء الغربية قاصرة عن احتواء ثراء العربية وخصوصيتها، كما أهملت خاصية هامة للعربية، وهي كونها تحتوي على نمطية الجملة: اسمية وفعلية
- من الضروري إقامة اتصال جاد وفعال بالنحو العربي القديم، والذي كان له السبق إلى العديد من الأفكار والنتائج التي توصل ليها الدرس اللساني الحديث.
- اختلاف القوالب التجريدية يشكك في صحة النظريات، ولو كانت هذه النظريات تعكس بدقة كيفية عمل اللغة وإنتاجها وتفسيرها لاتفقت جميعا حول نموذج واحد.

الهوامش:

(1) دي بور، تاريخ الفلسفة في الإسلام، تر:محمد أبو ريدة ، ص4، نقلا عن: عباس حسن، النحو الوافي،، مع ربطه بالأساليب الرفيعة و الحياة اللغوية المتجددة، دار المعارف، مصر، ط3، دت، ج1، ص3.

(2) حنيفي ناصر، اللسانيات، منطلقاتها النظرية وتعميقاتها المنهجية، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، د ط، 2009م، ص 60.

(3) يحي يعيطيش، نحو نظرية ظيفية للنحو العربي ،أطروحة دكتورة دولة في اللسانيات الوظيفية الحديثة، الجزائر، جامعة منتوري قسنطينة، كلية الأداب واللغات، قسم اللغة العربية وأدابها، ص 77.

(4) المرجع نفسه،ص 42-55.

(5) ينظر: ميشال زكريا، الألسنية التوليدية والتحويلية، النظرية الألسنية، المؤسسة الجامعية للدراسات، بيروت، لبنان، ط2،1986م، ص72 (بالنسبة للنحو التوليدي التحويلي)، وينظر: أحمد المتوكل, الوظائف التداوليّة في اللغة العربيّة، ص10، (بالنسبة النحو الوظيفي) حيث يتجسّد مبدأ الكفاية النمطية مفهوم الكليّة.

(6) أحمد مومن، اللسانيات النشأة و التطور، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، ط3، 2007م، ص206.

(7) نور الهدى لوشن، مباحث في علم اللغة ومناهج البحث اللغوي، المكتبة الجامعية الأزريطية، الإسكندرية، دط، 2000م، ص 336.

(8) فاضل محمد، مقدمة في اللسانيات، دار المسيرة، عمان، ط2، 2011م، ص 93.

(9) الحجرات: 09

(10) حسن طبل، أسلوب الالتفات في البلاغة القرآنية, دار الفكر العربي، دط، 1998م

(11) أبو عبيدة معمر بن المثنى التميمي، مجاز القرءان، على عليه: محمد فؤاد سزكين، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، دط، دت، ص63

(12) أحمد المتوكل، الوظائف التداولية في اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية، دار الثقافة، الدار البيضاء، المغرب، ط1، 1985م، ص 150-151.

(13) المرجع نفسه, ص 69-70

(14) المرجع نفسه،ص 10

(15) المرجع نفسه،ص 115

(16) المرجع نفسه، ص145،144

(17) المرجع نفسه ,ص 115

(18) المرجع نفسه ,ص 69-70

(19) المرجع نفسه,ص 69-70

(20) المرجع نفسه، ص 28-30

(21) أبو محمّد عبد الله جمال الدّين بن يوسف بن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تح:عبد اللطيف محمّد الخطيب، السلسلة التراثيّة(21)، الكويت، ط1، 2000م، ج2 ، ص 187.

(22) حسام سعين النعيمي، ابن جني عالم العربية، دار الشؤون الثقافية، بغداد، العراق، ط1، 1990م، ص 107-108.

(23) ميشال زكريا، قضايا ألسنية تطبيقية، دراسات لغوية اجتماعية نفسية مع مقارنة تراثية، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، ط1، 1993م.

(24) شفيقة العلوي، محاضرات في المدارس اللسانية المعاصرة، أبحاث للترجمة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ط5، 2004م، ص 90.

(25) المرجع نفسه، ص 84

(26)حسام البهنساوي، نظرية النحو الكلي والتراكيب اللغوية العربية (دراسات تطبيقية)، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، مصر، ط1، 2004م، ص 08.

(27) يحي بعيطيش، نحو نظرية وظيفية للنحو العربي، ص 363

(28)أحمد المتوكل، قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية, بنية الخطاب من الجملة إلى النص, دار الأمان, الرباط, دط، 2001م، ص ص 62-63.

(29)حافظ إسماعيلي علوي, التداوليات علم استعمال اللغة, منشورات عالم الكتب الحديثة, اربد, الأردن, 2011م, دط، ص 269-277.

(30) الجاحظ ، البيان والتبيين، ج 1 ، ص136.

(31) المرجع نفسه ، ص 64-82

(32) أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الجرجاني، دلائل الإعجاز، تعليق : محمود محمد شاكر، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، ط5، 2004م، ص 81

(33) حافظ إسماعيل علوي، التداوليات علم استعمال اللغة،ص ص 64-82

(34) سمية المكي، الكفاية التفسيرية للنحو العربي والنحو التوليدي، تقديم، صلاح الدين الشريف، دار الكتاب الجديد المتحدة، بيروت، لبنان، 2013، ط1، ص454.

(35) حافظ إسماعيلي علوي، قضايا إبستيمولوجية في اللسانيات، ص140.

(36) بريجيته بارتشيت، مناهج علم اللغة، من هارمان باول حتى ناعوم تشومسكي، تر: سعيد حسن بحيري، مؤسسة المختار، القاهرة، مصر، 2004م، ط1، ص165

(37) المرجع نفسه، ص265

(38) ينظر، تشومسكي، اللغة والمسؤولية، تر:حسام البهنساوي، بيروت : المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر ، 1993، ص49.

(39) ينظر، عبد القادر الفاسي الفهري، المقارنة والتخطيط في البحث اللساني العربي، 1998م، دار توبقال للنشر، الدار البيضاء، المغرب، ط1، ص18، 19

(40) أحمد المتوكل، الوظائف التداولية في اللغة العربية، ص 103

(41) الجرجاني، دلائل الإعجاز، ص 51-52

قائمة المصادر و المراجع:


- القرآن الكريم (رواية ورش)

1. عباس حسن، النحو الوافي،، مع ربطه بالأساليب الرفيعة و الحياة اللغوية المتجددة، دار المعارف، مصر، ط3، دت، ج1.
2. حنيفي ناصر، اللسانيات، منطلقاتها النظرية وتعميقاتها المنهجية، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، د ط، 2009م.
3. يحي يعيطيش، نحو نظرية ظيفية للنحو العربي ،أطروحة دكتورة دولة في اللسانيات الوظيفية الحديثة، الجزائر، جامعة منتوري قسنطينة، كلية الأداب واللغات، قسم اللغة العربية وأدابها.
4. ميشال زكريا، الألسنية التوليدية والتحويلية، النظرية الألسنية، المؤسسة الجامعية للدراسات، بيروت، لبنان، ط2،1986م.
5. أحمد مومن، اللسانيات النشأة و التطور، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، الجزائر، ط3، 2007م.
6. نور الهدى لوشن، مباحث في علم اللغة ومناهج البحث اللغوي، المكتبة الجامعية الأزريطية، الإسكندرية، دط، 2000م.
7. فاضل محمد، مقدمة في اللسانيات، دار المسيرة، عمان، ط2، 2011م.
8. حسن طبل، أسلوب الالتفات في البلاغة القرآنية, دار الفكر العربي، دط، 1998م.
9. أبو عبيدة معمر بن المثنى التميمي، مجاز القرءان، على عليه: محمد فؤاد سزكين، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، دط، دت.
10. أحمد المتوكل، الوظائف التداولية في اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية، دار الثقافة، الدار البيضاء، المغرب، ط1، 1985م.

11. أبو محمّد عبد الله جمال الدّين بن يوسف بن هشام الأنصاري، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تح:عبد اللطيف محمّد الخطيب، السلسلة التراثيّة(21)، الكويت، ط1، 2000م، ج2.
12. حسام سعين النعيمي، ابن جني عالم العربية، دار الشؤون الثقافية، بغداد، العراق، ط1، 1990م.
13. ميشال زكريا، قضايا ألسنية تطبيقية، دراسات لغوية اجتماعية نفسية مع مقارنة تراثية، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، ط1، 1993م.
14. شفيقة العلوي، محاضرات في المدارس اللسانية المعاصرة، أبحاث للترجمة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ط5، 2004م.
15. حسام البهنساوي، نظرية النحو الكلي والتراكيب اللغوية العربية (دراسات تطبيقية)، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، مصر، ط1، 2004م.
16. أحمد المتوكل، قضايا اللغة العربية في اللسانيات الوظيفية, بنية الخطاب من الجملة إلى النص, دار الأمان, الرباط, دط، 2001م.
17. حافظ إسماعيلي علوي, التداوليات علم استعمال اللغة, منشورات عالم الكتب الحديثة, اربد, الأردن, 2011م, دط.
18. أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الجرجاني، دلائل الإعجاز، تعليق : محمود محمد شاكر، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، ط5، 2004م.
19. إسماعيل حميد حمد أمين، التراكيب التوليدية التحويلية في شد الراعي النميري، دار الراية للنشر، عمان، الأردن، ط1،2009م.
20. ميشال زكريا، الألسنية التوليدية والتحويلية ، قواعد اللغة العربية ، الجملة البسيطة، المؤسسة الجامعية للدراسات، بيروت، لبنان، ط2،1986م.